الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-10-07

الشروق

أين اختفى "خُدّامُ الشعب"؟

عبد الحميد عثماني

ساعاتٌ فقط تفصلنا عن موعد انقضاء الآجال القانونية لإيداع ملفات الترشح لسباق الانتخابات المحليّة، المقررة في 27 نوفمبر المقبل، بينما مرّت خمسة أسابيع كاملة، منذ إعلان رئيس الجمهورية عن استدعاء الهيئة الناخبة، دون تهافت لافت من الطامحين لدخول المجالس التمثيلية محليًا، خلافًا لتلك الهوشة التي عشناها من التدافع المحموم على عتبات البرلمان.

والسؤال المطروح: أين اختفى الآلاف من الذين تزاحموا على غنائم المؤسسة التشريعية، بشعارات "خدمة الشعب والدفاع عن تنمية ولاياتهم وجهاتهم"، هل تحوّلت الأخيرة فجأة إلى جنّة جزائرية، حتى صارت في غنًى عمّن يخدمها؟ أم أنّ هؤلاء فرّطوا فيها دون سابق إنذار؟

من الإنصاف القول إنّه لا يمكن وضع الجميع في سلّة واحدة، حيث لكل "حكم استثناء"، لكن من الواضح أن الأغلبية المتزاحمة على البرلمان في جوان الماضي، لم تكن معنية سوى بتحقيق تطلعاتها الخاصّة، مادية كانت أو معنوية بحثًا عن الجاه والنفوذ، وإلا كيف يمكن تفسيرُ عزوفها الآن عن دخول المجالس المنتخَبة، وهي الأخرى هيئات تمثيلية للدفاع عن مصالح المواطنين ومشاغلهم الحياتية اليوميّة؟ والجواب بسيط تمامًا، إذ يرتبط بفارق المزايا والأعباء قياسًا بمستوى التمثيل الشعبي.

إنّ تلك الألوف التي صدّعت رؤوس الجماهير بصدقها وتجرّدها في التفرّغ لخدمتها، كانت تطمح إلى الظفر براتب وتقاعد مُريحين، فضلًا عن قضاء مآربها الأخرى، أما اليوم، وفي مواجهة المشاكل المحلية لسكان البلدية والأحياء الشعبيّة، فإنها غير جاهزة للنضال وتحمّل التبعات والتضحية في سبيل المواطنين، لأنها لا تملك رسالة ولا مشروع تغيير تبذل جهدها لأجله، بل هي مجرد فئات انتهازية مدفوعة برغبة جامحة للترقية الاجتماعية، في حين لا يتخلف صاحبُ الإرادة الصادقة في رفع الغبن عن المواطن، مهما كان مستوى التمثيل أو تضاءلت عوائده النفعيّة الشخصيّة.

بل على العكس من التفكير المقلوب لأمثال هؤلاء الوصوليين، فإنّ منطق الممارسة السياسية والخدمة العمومية عبر بوابة التمثيل الشعبي يفرض على المناضل الفعلي، صاحب الرؤية والمشروع والبرنامج، التدرّج في طلب المسؤولية والانطلاق من القاعدة في تبنّي مطالب السكان والمرافعة لتنمية المنطقة والعمل على تحسين خدماتها، طبعًا دون إنكار حق عيّنات محدودة من النخبة المتقدّمة في التطلع المباشر إلى التمثيل البرلماني، لقدرتها على تقديم الإضافة المطلوبة وفق مؤهّلاتها العالية.

قد يقول البعض، مثلما جرى في مناسبات سابقة، إنّ مثل هذه المؤاخذات النقدية تعكس نفسية تشاؤمية، لا ترى من الألوان الزاهية إلا الأسود، بل إنها، في رأي معارضيها، معركة موجّهة ضد الأحزاب والناشطين "المستقلين"، بينما يؤكد الواقع، للأسف، أنّ الكثير من الساخطين على الحكم والحكومة والمسؤولين في كافة المستويات، لا يختلفون عنهم إلا من حيث تباين المواقع، حيث إنّ "النخبة" المتلوّنة من تجلّيات وأسباب الأزمة العامّة في بلادنا، إذ كلما وصلت فئة منها إلى موقع القرار صنعت مثل سابقاتها، وقد تفوقها سوءا.

من زاوية أخرى، والتماسًا للأعذار الموضوعيّة التي قد يحاجج بها الزاهدون في ولوج المجالس المنتخَبة محليًا، فإنّه من المهم التذكير بانتقادات الطبقة السياسية وخبراء الإدارة في الجزائر تجاه تلك الهيئات، والتي تبقى في نظرهم شبه صورية ضمن منظومة الجماعات الإقليمية، وذلك بفعل تغوّل المسؤول المعيّن، من ولاة ومديرين ورؤساء دوائر وحتى أمناء عامين بالبلديات، حيث يحوزون سلطات قانونيّة واسعة، تجعلهم يتحكّمون في مسار القرار المحلّي، بينما يحمل وزره وآثاره المنتخَب، حتى أصبح الأخير بمثابة "واقي صدمات".

إنها فرصة مواتية، مع فتح النقاش حول تعديل قانوني الولاية والبلدية، للنظر جديًا في مراجعة صلاحيات الجماعات المنتخَبة، بما يعزز دورها الإداري والتنموي، وفق الأعباء المنوطة بها والتطلعات المرجوة منها مركزيًا وشعبيًا، وتعميق التسيير اللاوقي، من خلال التوجّه أكثر نحو نظام إداري إقليمي تنافسي في جلب الموارد وتصريفها، دون الإخلال بمبادئ التوازن الجهوي والتضامن الوطني.

إنّ واقع المجالس المنتخَبة في الجزائر، من حيث السلطات والتطلعات، لا يحفزها إطلاقًا على القيام بوظائف تنموية فعالة لتحقيق طموحات الحكومة في تحريك الاستثمارات وعجلة الاقتصاد وتنويع الموارد، وهو ما يقتضي منحها الثقة السياسية العليا، والتخلص من عقدة الإقصاء التي ظلّت تمارس في حق المنتخَب، باعتباره منحدرًا من الحزب وليس من الإدارة البيروقراطية، فضلًا عن كون هذا الانتقال من مقتضيات التعددية والقبول بقواعد اللعبة الديمقراطية.

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

ساعات أخيرة للمترشحين لضبط أوراقهم

نهاية آجال إيداع ملفات الترشح للمحليات اليوم

تنتهي اليوم في حدود منتصف الليل، الآجال الخاصة بإيداع ملفات واستمارات الترشح للانتخابات المحلية المقررة في 27 نوفمبر القادم لدى مندوبيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

أقل من 24 ساعة بقيت في متناول الراغبين في الترشح للانتخابات المحلية القادمة من أجل ضبط جميع الاستمارات و الأوراق التي يشترطها القانون وإيداعها لدى مندوبية السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في الولاية التي ينتمون إليها وهذا قبل منتصف ليلة اليوم حسب الآجال التي يفرضها قانون الانتخابات.

و بعد ذلك تمر ملفات المترشحين عبر غربال السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، حيث تمنح مهلة إضافية للأحزاب والقوائم الحرة لاستبدال المترشحين الذين يعترض عليهم القانون أو إتمام الملفات الإدارية المنقوصة.

و تعتبر الانتخابات المحلية المقبلة ثاني فرصة للأحزاب السياسية والمترشحين الأحرار -بعد الانتخابات التشريعية التي جرت في 12 جوان الماضي- لقياس شعبية التشكيلات السياسية ومدى تجاوب المواطن مع طروحاتها في ظل المعطيات السياسية والاجتماعية التي فرضت نفسها بعد الحراك الشعبي السلمي والتغيرات التي مرت بها البلاد منذ أزيد من عامين، وهي فرصة أيضا لقياس مدى تكيف هذه الأحزاب مع المتطلبات والتطلعات الجديدة التي تعبر عنها مختلف فئات الشعب.

وإذا كانت الكثير من الأحزاب قد اشتكت مع انطلاق عملية الترشح والتحضير للانتخابات المحلية من بعض المعوقات العملية على غرار صعوبة جمع العدد المطلوب من التوقيعات في كل بلدية وفي كل ولاية.

فإنه و بالمقابل عملت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات على تخفيف بعض الإجراءات التي تدخل في نطاق صلاحياتها، مثل عدم طلب بطاقة الناخب للمسجلين الجدد عند سحب الاستمارات وعدم طلب القائمة الكاملة للمترشحين خلال هذه المرحلة، و إمكانية دخول مجموعة من الأحزاب في تحالف لكن شريطة إعلان ذلك منذ البداية وقبل مرحلة سحب الاستمارات، إلا أن رئيسها محمد شرفي اعتذر قبل أيام بعد لقاء جمع ممثلين عنه بـ 18 حزبا سياسيا عن التدخل فيما لا يمنحه إياه القانون من صلاحيات، خاصة منها تقليص عدد التوقيعات المطلوبة، ورد بأن هذا الشرط يفرضه القانون والدستور وهو كرئيس للسلطة لا يمكنه التدخل فيه.

أما بالنسبة للأحزاب السياسية التي توصف عادة بالكبيرة والتي لها تقاليد في الترشح فإن البعض من مسؤوليها أكدوا دخول معترك المحليات في كل بلديات وولايات القطر الوطني، وتركوا ذلك للمكاتب المحلية لتحقيق هذا الهدف، رغم إقرارهم هم أيضا بأن العملية ليست سهلة.

وفي السياق السياسي العام فإن الانتخابات المحلية هي المحطة الأخيرة لاستكمال مسار بناء مؤسسات جديدة التي وعد بها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون منذ توليه سدة الحكم قبل قرابة العامين، المسار الذي بدأ بتعديل الدستور ثم إجراء الانتخابات التشريعية في 12 جوان الماضي التي انبثق عنها مجلس شعبي وطني جديد، وأخيرا محطة المحليات المقررة في 27 نوفمبر.

و في هذه الفترة عرف القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات تعديلات على بعض مواده حتى يستجيب للمقترحات التي تقدمت بها الأحزاب السياسية من جهة ولمعطيات المرحلة من جهة أخرى، وسيعدل القانون من جديد في الأسابيع القادمة حيث برمجه مكتب المجلس الشعبي الوطني قبل أيام وأحال مشروع تعديله على اللجنة المختصة.

كما تأتي الانتخابات المحلية والحكومة تستعد لتعديل قانوني البلدية والولاية وقد نصب أول أمس الوزير الأول، وزير المالية، أيمن بن عبد الرحمان الورشات الخاصة بمراجعة هذين القانونين وقال إنه يتعين عليها أن تكمل عملها قبل نهاية السنة الجارية.

ومعنى ذلك أن المنتخبين الجدد الذين سيختارهم الشعب يوم 27 نوفمبر القادم سينطلقون في عملهم مع بداية العام الجديد وفق قانوني البلدية والولاية الجديدين.

و بعد إيداع ملفات المترشحين يبقى على الذين سيمرون بعد غربال اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات تحضير أنفسهم لمواجهة المواطنين عندما تنطلق الحملة الانتخابية بداية شهر نوفمبر.

إلياس -ب

الشروق

انقضاء آجال إيداع الترشيحات منتصف نهار اليوم

"غربال" سلطة الانتخابات يحبس أنفاس مترشحي المحليات!

أسماء بهلولي

تنقضي منتصف نهار اليوم، الآجال القانونية لإيداع استمارات الاكتتاب الخاصة بالمحليات المقبلة، وسط تخوف لدى الأحزاب السياسية من سقوط قوائمها الانتخابية في آخر لحظة بسبب ما وصفوه ازدواجية "التوقيع" و"ثقل" الملفات المفروضة من قبل الإدارة، ما يهدد العديد من القوائم بالزوال عشية المحليات.

جدت العديد من التشكيلات السياسية المعنية بالمحليات المقبلة نفسها عشية إيداع استمارات الاكتتاب أمام معضلة تعويض التوقيعات بعد سقوط عدة ملفات نتيجة "غربلة" السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لها على خلفية وجود ازدواجية في التوقيع وعدم اكتمال الملفات، ما جعلها تبحث عن بديل في الوقت بدل الضائع أو تفكر في الانسحاب من العملية الانتخابية، وهو ما يؤكد عليه القيادي في جيل جديد حبيب براهمية في تصريح لـ"الشروق" الذي يرى أن القيود الإدارية المفروضة من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أضحت تشكل هاجسا لهم، خاصة في ظل وجود مناخ سياسي واقتصادي غير محفز على المشاركة -حسبه-، مشيرا أن الأحزاب السياسية وجدت نفسها مطالبة بإقناع المواطنين بمنحهم "توقيعات" للمرور والمشاركة في هذا الاستحقاق السياسي ما سمح بظهور التلاعب في التوقيعات وما يعرف بازدواجية التوقيع التي جعلت العديد من الأحزاب السياسية تعيد النظر في ترتيب قوائمها في آخر لحظة.

وهو نفس الانشغال، الذي عبر عنه القيادي في حركة مجتمع السلم احمد صادوق، الذي قال إن حزبه ورغم امتلاكه لقاعدة نضالية قوية، غير انه وجد صعوبة كبيرة في عملية جمع التوقيعات إضافة إلى مشكلة تحقيق المناصفة والمستوى التعليمي للمترشحين، مشيرا في تصريح لـ"الشروق" "أن هذه الانتخابات بالنسبة لهم تعتبر الأصعب على الإطلاق بسبب العراقيل والتحديات التي تعترضهم"، ليضيف: "هذه العراقيل أصبحت منفرة وغير محفزة على المشاركة سواء بالنسبة للطبقة السياسية أو حتى المواطنين.. كنا ننتظر التحرر من بيروقراطية الإدارة، غير أننا وجدنا أنفسنا أمام السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات"، وذهب المتحدث بعيدا في انتقاداته "على مستوى المندوبيات الولائية، هناك جهل كبير بقانون الانتخابات، فعلى سبيل المثال القانون يشترط أن يكون الثلث من المترشحين ضمن القائمة لديهم مستوى جامعي، إلا أن المندوبيات تشترط الجميع".

ورغم تمكن بعض الأحزاب من تجاوز هاجس التوقيعات، إلا أن البعض انسحب على غرار جبهة العدالة والتنمية، التي أعلنت على لسان رئيسها عبد الله جاب الله، إن حزبه "غير معني" بالانتخابات المحلية القادمة، مشيرا أن إلزام الراغبين في الترشح بجمع التوقيعات باحترام إجراءات معقدة، ورفع سقف الاستمارات إلى أكثر مما يتصوره أي إنسان حسب جاب الله جعلهم يتراجعون عن المشاركة، بالمقابل ترك رئيس جبهة العدالة والتنمية أمر المشاركة "الجزئية" لمبادرات المكاتب الولائية مع تحمّلهم لنفقاتها، قائلا في بيان له: "إن شعبنا يعيش مأساة كبيرة متعددة ومتفرعة، فمن غير المعقول إسناد أمر الانتخابات لسلطة "معينة"، محدودة العدد وقليلة الخبرة، تبالغ في فعل ما يرضي النظام بحجة احترام القانون".

الحياة
ELHAYATONLINE

هكذا توزّع الأرقام التعريفية على القوائم المترشحة للمحليات

» أوضحت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في بيان لها أمس، كيفية توزيع الأرقام التعريفية المخصصة لقوائم المترشحين في الانتخابات المحلية المقررة يوم 27 نوفمبر المقبل.

وحسب البيان توزع الأرقام التعريفية المخصصة لقوائم المترشحين، تحت لواء الأحزاب السياسية أو مقدمة بعنوان قوائم مستقلة كمايلي:

بخصوص أحزاب سياسية أو تحالفات وطنية أو تحالفات محلية لعدة أحزاب سياسية

منحت السلطة إلكترونيا رقم تعريفي وطني موحد من 1 إلى 100، وهذا بصفة آنية وآلية وبترتيب تصاعدي، تزامنا مع التصريح بقبول أول قائمة مترشحين على المستوى الوطني من طرف المنسق الولائي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، سواء تعلق الأمر بانتخابات المجالس الشعبية البلدية أو الولائية.

وأضاف البيان أنه سيكون الرقم الممنوح موحدا وطنيا ومستعملا من قبل الأحزاب السياسية أوتحالفات وطنية أو محلية لعدة أحزاب سياسية، خلال الانتخابات المجالس البلدية والولائية ليوم 27 نوفمبر.

أمّا بخصوص قوائم المترشحين بعنوان القوائم المستقلة، يمنح إلكترونيا رقم تعريفي بالنسبة لقوائم المترشحين المودعة بعنوان قوائم مستقلة، حسب كل دائرة انتخابية بداية من 101 وما يليها بصفة آنية وآلية وبترتيب تصاعدي تزامنا مع التصريح بقبول أول قائمة مترشحين مستقلة لانتخابات المجلس الشعبي البلدي أو الولائي.

هذا وتدرج الأرقام التعريفية الوطنية الموحدة التي منحت لقوائم المترشحين المقدمة، برعاية أحزاب سياسية وتحالفات وطنية ومحلية أو للقوائم المترشحين المقدمة بعنوان قوائم مستقلة في ورقة التصويت للقائمة المعنية، وكذا الأماكن المخصصة لإشهار الترشيحات للقائمة المعنية.◆

ق. س

هكذا توزع الأرقام التعريفية لقوائم المترشحين

كشفت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عن كيفية توزيع الأرقام التعريفية لقوائم المترشحين بحسب القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخاباتي، حسبما ورد في بيان عن ذات الهيئة. وأوضح بيان السلطة أن توزيع الأرقام التعريفية المخصصة لقوائم المترشحين تحت لواء حزب أو عدة أحزاب سياسية أو مقدمة بعنوان قوائم مستقلة تحسبا لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية المقررة يوم 27 نوفمبر 2021 سيتم وفقا لأحكام الأمر رقم 21-01 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم، لا سيما المادة 31 منه، وكذا القرار رقم 139 المحدد لقواعد توزيع الأرقام التعريفية المخصصة لقوائم المترشحين. وحسب نفس المصدر، فإن قوائم المترشحين تحت رعاية أحزاب سياسية أو تحالفات وطنية أو تحالفات محلية لعدة أحزاب سياسية تمنح إلكترونيا رقما تعريفيا وطنيا موحدا من 1 إلى 100 مخصصة للأحزاب السياسية أو تحالفات وطنية أو تحالفات محلية لعدة أحزاب سياسية بصفة آنية وآلية وبترتيب تصاعدي تزامنا مع التصريح بقبول أول قائمة مترشحين على المستوى الوطني من طرف المنسق الولائي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، سواء تعلق الأمر بانتخابات المجالس الشعبية البلدية أو الولائية. ويكون الرقم الممنوح موحدا وطنيا ومستعملا من قبل الأحزاب السياسية أو تحالفات وطنية أو محلية لعدة أحزاب سياسية خلال الانتخابات المجالس البلدية والولائية ليوم 27 نوفمبر. بالمقابل، يمنح إلكترونيا رقم تعريفي بالنسبة لقوائم المترشحين المودعة بعنوان قوائم مستقلة حسب كل دائرة انتخابية بداية من 101 وما يليها بصفة آنية وآلية وبترتيب تصاعدي تزامنا مع التصريح بقبول أول قائمة مترشحين مستقلة لانتخابات المجلس الشعبي البلدي أو الولائي.كما تدرج الأرقام التعريفية الوطنية الموحدة التي منحت لقوائم المترشحين المقدمة تحت رعاية أحزاب سياسية وتحالفات وطنية ومحلية أو للقوائم المترشحين المقدمة بعنوان قوائم مستقلة في ورقة التصويت للقائمة المعنية والأماكن المخصصة لإشهار الترشحيات للقائمة المعنية، يضيف البيان.

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

الكشف عن كيفية توزيع الأرقام التعريفية لقوائم المترشحين

كشفت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أمس، عن طريقة توزيع الأرقام التعريفية لقوائم المترشحين تحت لواء حزب أو عدة أحزاب سياسية أو قوائم مستقلة.

م.ي

وأوضحت السلطة، أن توزيع الأرقام التعريفية المخصصة لقوائم المترشحين تحت لواء حزب أو عدة أحزاب سياسية أو مقدمة باسم قوائم مستقلة، تحسبا لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية، يوم 27 نوفمبر القادم، سيتم وفقا لأحكام الأمر رقم 21-01 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم بالمادة 31 منه وكذا القرار رقم 139 المحدد لقواعد توزيع الأرقام التعريفية المخصصة لقوائم المترشحين.

وحسب الهيئة فإن قوائم المترشحين تحت رعاية أحزاب سياسية أو تحالفات وطنية أو محلية لعدة أحزاب سياسية، يتم منحها بطريقة إلكترونية، رقما تعريفيا وطنيا موحدا من 1 إلى 100 مخصّصة للأحزاب السياسية أو تحالفات وطنية أو تحالفات محلية لعدة أحزاب سياسية بصفة آنية وآلية وبترتيب تصاعدي تزامنا مع التصريح بقبول أول قائمة مترشحين على المستوى الوطني من طرف المنسق الولائي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات سواء تعلق الأمر بانتخابات المجالس الشعبية البلدية أو الولائية.

ويكون الرقم الممنوح موحدا وطنيا ومستعملا من قبل الأحزاب السياسية أو تحالفات وطنية أو محلية لعدة أحزاب سياسية خلال انتخابات المجالس البلدية والولائية.

ويمنح بصفة إلكترونية رقم تعريفي، لقوائم المترشحين المودعة بعنوان قوائم مستقلة حسب كل دائرة انتخابية بداية من 101 وما يليها بصفة آنية وآلية وبترتيب تصاعدي تزامنا مع التصريح بقبول أول قائمة مترشحين مستقلة لانتخابات المجلس الشعبي البلدي أو الولائي.

كما تدرج الأرقام التعريفية الوطنية الموحدة التي منحت لقوائم المترشحين المقدمة تحت رعاية أحزاب سياسية وتحالفات وطنية ومحلية أو للقوائم المترشحين المقدمة بعنوان قوائم مستقلة في ورقة التصويت للقائمة المعنية والأماكن المخصصة لإشهار الترشحيات للقائمة المعنية.

حسب ما كشفت عنه السلطة الوطنية للانتخابات

هكذا سيتم توزيع الأرقام التعريفية على المترشحين

كشفت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أمس، عن كيفية توزيع الأرقام التعريفية لقوائم المترشحين بحسب القانون العضوي المتعلق بالنظام الانتخابي، حسبما ورد في بيان عن الهيئة. وأوضح بيان السلطة أن توزيع الأرقام التعريفية المخصصة لقوائم المترشحين تحت لواء حزب أو عدة أحزاب سياسية أو مقدمة بعنوان قوائم مستقلة تحسبا لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية المقررة يوم 27 نوفمبر 2021، سيتم وفقا لأحكام الأمر رقم 21-01 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم، لا سيما المادة 31 منه وكذا القرار رقم 139 المحدد لقواعد توزيع الأرقام التعريفية المخصصة لقوائم المترشحين. وحسب المصدر نفسه، فإن قوائم المترشحين تحت رعاية أحزاب سياسية أو تحالفات وطنية أو تحالفات محلية لعدة أحزاب سياسية تمنح إلكترونيا رقم تعريفي وطني موحد من 1 إلى 100 مخصصة للأحزاب السياسية أو تحالفات وطنية أو تحالفات محلية لعدة أحزاب سياسية بصفة آنية وآلية وبترتيب تصاعدي تزامنا مع التصريح بقبول أول قائمة مترشحين على المستوى الوطني من طرف المنسق الولائي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات سواء تعلق الأمر بانتخابات المجالس الشعبية البلدية أو الولائية. ويكون الرقم الممنوح موحدا وطنيا ومستعملا من قبل الأحزاب السياسية أو تحالفات وطنية أو محلية لعدة أحزاب سياسية خلال الانتخابات المجالس البلدية والولائية ليوم 27 نوفمبر. بالمقابل، يمنح إلكترونيا رقم تعريفي بالنسبة لقوائم المترشحين المودعة بعنوان قوائم مستقلة حسب كل دائرة انتخابية بداية من 101 وما يليها بصفة آنية وآلية وبترتيب تصاعدي تزامنا مع التصريح بقبول أول قائمة مترشحين على المستوى الوطني من طرف المنسق الولائي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات سواء تعلق الأمر بانتخابات المجالس الشعبية البلدي أو الولائي. كما تدرج الأرقام التعريفية الوطنية الموحدة التي منحت لقوائم المترشحين المقدمة تحت رعاية أحزاب سياسية وتحالفات وطنية ومحلية أو لقوائم المترشحين المقدمة بعنوان قوائم مستقلة في ورقة التصويت للقائمة المعنية والأماكن المخصصة لإشهار الترشحيات للقائمة المعنية، يضيف البيان.

ع. بن

الشعب

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

الكشف عن كيفية توزيع الأرقام التعريفية لقوائم المترشحين

كشفت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أمس، عن كيفية توزيع الأرقام التعريفية لقوائم المترشحين بحسب القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، هذا ما ورد في بيان عن ذات الهيئة.

أوضح بيان السلطة، أن توزيع الأرقام التعريفية المخصصة لقوائم المترشحين تحت لواء حزب أو عدة أحزاب سياسية أو مقدمة بعنوان قوائم مستقلة تحسبا لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية المقررة يوم 27 نوفمبر 2021، سيتم وفقا لأحكام الأمر رقم 21-01 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم، سيما المادة 31 منه وكذا القرار رقم 139 المحدد لقواعد توزيع الأرقام التعريفية المخصصة لقوائم المترشحين.

وبحسب نفس المصدر، فإن قوائم المترشحين تحت رعاية أحزاب سياسية أو تحالفات وطنية أو تحالفات محلية لعدة أحزاب سياسية، تمنح إلكترونيا رقما تعريفيا وطنيا موحدا من 1 إلى 100 مخصصة للأحزاب السياسية أو تحالفات وطنية أو تحالفات محلية لعدة أحزاب سياسية بصفة آنية وآلية وبترتيب تصاعدي تزامنا مع التصريح بقبول أول قائمة مترشحين على المستوى الوطني من طرف المنسق الولائي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، سواء تعلق الأمر بانتخابات المجالس الشعبية البلدية أو الولائية.

ويكون الرقم الممنوح موحدا وطنيا ومستعملا من قبل الأحزاب السياسية أو تحالفات وطنية أو محلية لعدة أحزاب سياسية خلال الانتخابات المجالس البلدية والولائية ليوم 27 نوفمبر. بالمقابل، يمنح إلكترونيا رقم تعريفي بالنسبة لقوائم المترشحين المودعة بعنوان قوائم مستقلة حسب كل دائرة انتخابية بداية من 101 وما يليها بصفة آنية وآلية وبترتيب تصاعدي تزامنا مع التصريح بقبول أول قائمة مترشحين مستقلة لانتخابات المجلس الشعبي البلدي أو الولائي.

LE JEUNE INDEPENDANT

ELECTIONS LOCALES

Le slogan officiel et les numéros d'identification dévoilés

L'AUTORITÉ nationale indépendante des élections (ANIE) a levé le voile sur le slogan officiel des élections locales, prévues le 27 novembre prochain : «Veux-tu le changement», «l'édification institutionnelle», «Signe et appose ton empreinte», dans les deux langues arabe et amazighe.

Le slogan des prochaines élections des Assemblées populaires communales (APC) et de wilaya (APW) était placé sur un arrière-plan vert clair avec, au milieu, la carte géographique de l'Algérie dans une ossature d'une construction symbolisant l'ère de l'édification de l'Algérie nouvelle.

Déclinés dans les langues arabe et amazighe, les termes retenus dans le slogan officiel rappellent clairement que ces élections constituent la dernière phase dans le processus du renouveau institutionnel. L'ANIE a voulu, à travers ces termes, symboliser l'implication du citoyen dans le processus électoral, sa responsabilité dans le changement démocratique et l'instauration de l'Algérie nouvelle. Le slogan et sa sémiologie se caractérise par cette quête absolue de la part de l'ANIE à élever le taux de participation, à réconcilier la voix des citoyens avec le vote et ses choix.

Les phrases «Veux-tu le changement» et «l'édification institutionnelle» étaient placées en tête du slogan, suivi de «Signe et appose ton empreinte» ainsi que l'image d'une enveloppe représentant l'urne et l'empreinte du citoyen qui a fait son devoir électoral.

La phrase «La République algérienne démocratique et populaire» était également placée sur l'entête du slogan dévoilé par l'ANIE, en sus de la date des prochaines élections locales, à savoir le 27 novembre 2021. Le logo de l'Autorité nationale indépendante des élections a été placé en bas, orné de l'emblème national.

D'autre part, l'Autorité a dévoilé également la méthode de répartition des numéros d'identification des listes de candidats, conformément à la loi organique relative au régime électoral.

L'ANIE souligne, dans un communiqué, que la répartition des numéros d'identification attribués aux listes de candidats sous la bannière d'un ou plusieurs partis politiques ou présentées au titre de listes indépendantes, en prévision de l'élection des membres des Assemblées populaires communales (APC) et de wilaya (APW), prévue le 27 novembre 2021, se déroulera conformément aux dispositions de l'ordonnance n° 21-01 portant loi organique relative au régime électoral modifiée et complétée, notamment dans son article 31, ainsi que l'arrêt 139 définissant les règles de répartition des numéros d'identification attribués aux listes des candidats.

Selon la même source, les listes des candidats parrainés par des partis politiques, des alliances nationales ou des alliances locales de plusieurs partis politiques se voient attribuer électroniquement un numéro d'identification national unifié de 1 à 100 accordés pour les partis politiques, les alliances nationales ou les alliances locales pour plusieurs partis politiques, simultanément et automatiquement, et dans l'ordre croissant, en concomitance avec la déclaration de validation de la première liste de candidats au niveau national par le coordinateur de wilaya de l'ANIE, qu'il s'agisse d'APC ou d'APW.

Le numéro donné est unifié au niveau national et utilisé par les partis politiques ou les alliances nationales ou locales de plusieurs partis politiques lors des élections des APC et des APW du 27 novembre.

Tandis qu'un numéro d'identification est attribué électroniquement pour les listes de candidats déposées au titre de listes indépendantes, selon chaque circonscription, à partir de 101 et plus, de manière instantanée et automatique et par ordre croissant, en concomitance avec la déclaration de validation de la première liste indépendante de candidats aux élections des APC et des APW.

Les numéros d'identification nationaux unifiés attribués aux listes de candidats parrainés par des partis politiques et des alliances nationales et locales ou aux listes de candidats présentées au titre de listes indépendantes sont inclus dans le bulletin de vote de la liste concernée et le lieu dédié à l'affichage de la liste électorale concernée, ajoute le communiqué.

Mohamed Kouini

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

ÉLECTIONS LOCALES

L'Anie dévoile la méthode de répartition des numéros des listes des candidats

L'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) a dévoilé, mardi dernier, la méthode de répartition des numéros d'identification des listes des candidats conformément à la loi organique relative au régime électoral, a indiqué un communiqué de l'Autorité. Le communiqué de l'Anie souligne que la répartition des numéros d'identification attribués aux listes des candidats sous la bannière d'un ou plusieurs partis politiques ou présentées au titre de listes indépendantes, en prévision de l'élection des membres des Assemblées populaires communales (APC) et de wilaya (APW), prévue le 27 novembre prochain, se déroulera conformément aux dispositions de l'ordonnance n°21-01 portant loi organique relative

au régime électoral modifiée et complétée, notamment dans son article 31, ainsi que l'arrêt 139 définissant les règles de répartition des numéros d'identification attribués aux listes des candidats. Selon la même source, les listes des candidats parrainés par des partis politiques, des alliances nationales ou des alliances locales de plusieurs partis politiques se voient attribuer électroniquement un numéro d'identification national unifié de 1 à 100 accordés pour les partis politiques, les alliances nationales ou les alliances locales pour plusieurs partis politiques, simultanément et automatiquement, et dans l'ordre croissant, en concomitance avec la déclaration de validation de la première liste des candidats au niveau national par le coordinateur de wilaya de l'Anie, qu'il s'agisse d'APC ou d'APW. Le numéro donné est unifié au niveau national et utilisé par les partis politiques ou les alliances nationales ou locales de plusieurs partis politiques lors des élections des APC et des APW du 27 novembre. Tandis qu'un numéro d'identification est attribué électroniquement pour les listes des candidats déposées au titre de listes indépendantes selon chaque circonscription à partir de 101 et plus, de manière instantanée et automatique et par ordre croissant, en concomitance avec la déclaration de validation de la première liste indépendante des candidats aux élections des APC et des APW. Les numéros d'identification nationaux unifiés attribués aux listes des candidats parrainés par des partis politiques et des alliances nationales et locales, ou aux listes des candidats présentées au titre de listes indépendantes sont inclus dans le bulletin de vote de la liste concernée et le lieu dédié à l'affichage de la liste électorale concernée, a ajouté le communiqué.

DÉPÔT DES DOSSIERS DE CANDIDATURE POUR LES LOCALES

Le délai expire aujourd'hui

C'est aujourd'hui qu'expire le délai pour le dépôt des dossiers de candidature et des parrainages pour les élections locales prochaines. En ce sens que les postulants indépendants et partisans ont épuisé le temps qui leur a été imparti par l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) pour confectionner leurs listes électorales, les dossiers de candidature ainsi que le recueil des parrainages. Conscients des délais, les partis politiques participant à ce rendez-vous se sont grandement mobilisés en mettant les bouchées doubles pour les respecter. C'est ainsi qu'Ahmed Daoui, président du Parti El Karama, note d'entrée que sa formation est à la phase finale de la confection des listes et du recueil des parrainages. «Nous allons respecter les délais imposés par la loi, car les préparatifs en vue du dépôt des dossiers sont à leur phase finale et se déroulent dans des conditions normales», explique-t-il, précisant que «nous avons déjà déposé dans certaines wilayas les parrainages requis». Le Parti El Karama, participant dans pas moins de 38 wilayas, fait observer que les critères de candidature pour les postulants aux locales sont identiques à celles des législatives. «Probité, intégrité, honnêteté et popularité», fait-il observer. L'ambiance au Rassemblement national démocratique est très fébrile. Et pour cause, la mobilisation est générale chez les militants du parti de Tayeb Zitouni pour la finalisation du recueil des parrainages et de la confection des listes électorales. Safi Arabi, son responsable de la communication, note que «nous avançons dans l'opération et serons au rendez-vous ce jeudi». Expliquant que «nous sommes présents dans toutes les wilayas du pays à l'exception de la Kabylie», Safi soutient que les candidats aux locales triés par le parti répondent aux critères de «nationalisme, probité et représentativité» essentiellement. Tahar Benbaïbèche, président d'El Fedjr El Djadid, qui s'affaire tout autant à compléter les dossiers, se dit non opposé à la prorogation des délais de dépôt des dossiers de candidature et des parrainages. Et pour cause, «il y a eu un retard au début de l'opération de retrait des formulaires», soutient-il. De son côté, Redouane Khellif, président du Front national de la justice sociale, explique que «le processus d'élaboration des listes avance bien et se déroule dans de bonnes conditions», avant de faire remarquer «le peu d'intérêt que témoignent tant les candidats que les citoyens aux prochaines élections locales». Côté Mouvement de la société pour la paix, Ahmed Chérifi soutient que son parti entre «dans les dernières retouches concernant la confection des listes et le recueil des signatures». «Nous allons participer dans toutes les wilayas du pays», lance-t-il, précisant que son parti a adopté «le même profil des candidats que lors des législatives». Habib Brahmia, responsable de la communication à Jil Jadid, note, de son côté, que «nous serons au rendez-vous ce jeudi à l'Anie», précisant qu'«il est de plus en plus difficile de récolter des signatures et de convaincre les citoyens de donner leur signature pour une participation, mais nous essayons de le faire». Par rapport au choix de candidature, le parti a opté pour des candidats qui «seront de véritables représentants de Jil Jadid, concrètement parlant», note-t-il.

Fatma-Zohra Hakem

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

المجاهد

RÉPARTITION DES IDENTIFIANTS DES LISTES DE CANDIDATS

L'ANIE DÉVOILE SA MÉTHODE

L'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) a dévoilé, mardi, la méthode de répartition des numéros d'identification des listes de candidats, conformément à la loi organique relative au régime électoral, a indiqué un communiqué de la même autorité. L'ANIE souligne que la répartition des numéros d'identification, attribués aux listes de candidats sous la bannière d'un ou plusieurs partis politiques ou présentées au titre de listes indépendantes, en prévision de l'élection des membres des Assemblées populaires communales (APC) et de wilaya (APW), prévue le 27 novembre 2021, se déroulera conformément aux dispositions de l'Ordonnance n° 21-01 portant loi organique relative au régime électoral modifiée et complétée, notamment dans son article 31, ainsi que l'arrêt 139 définissant les règles de répartition des numéros d'identification attribués aux listes de candidats. Les listes de candidats parrainés par des partis politiques, des alliances nationales ou des alliances locales de plusieurs partis politiques se voient attribuer électroniquement un numéro d'identification national unifié de 1 à 100 accordés pour les partis politiques, les alliances nationales ou les alliances locales pour plusieurs partis politiques, simultanément et automatiquement, et dans l'ordre croissant, en concomitance avec la déclaration de validation de la première liste de candidats au niveau national par le coordinateur de wilaya de l'ANIE, qu'il s'agisse d'APC ou d'APW. Le numéro donné est unifié au niveau national et utilisé par les partis politiques ou les alliances nationales ou locales de plusieurs partis politiques lors des élections des APC et des APW du 27 novembre. Tandis qu'un numéro d'identification est attribué électroniquement pour les listes de candidats déposées au titre de listes indépendantes selon chaque circonscription à partir de 101 et plus de manière instantanée et automatique et par ordre croissant, en concomitance avec la déclaration de validation de la première liste indépendante de candidats aux élections des APC et des APW.

Les numéros d'identification nationaux unifiés attribués aux listes de candidats parrainés par des partis politiques et des alliances nationales et locales, ou aux listes de candidats présentées au titre de listes indépendantes, sont inclus dans le bulletin de vote de la liste concernée et le lieu dédié à l'affichage de la liste électorale concernée.

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

DÉPÔT DES DOSSIERS DE CANDIDATURE AUX ÉLECTIONS LOCALES

Les délais expirent aujourd'hui

Les candidats en lice scrutent, avec angoisse, la prochaine étape liée à la validation des dossiers de candidature.

■ Mohamed BOUFATAH

Aujourd'hui expire le délai de dépôt des dossiers de candidature pour les élections locales anticipées, prévues le 27 novembre prochain. Un branle-bas au niveau des quartiers généraux des partis est observé à cette occasion. Le FLN, vainqueur aux législatives du 12 juin dernier, présente des listes dans toutes les Assemblées populaires de wilayas (APW) et dans l'écrasante majorité des Assemblées populaires communales (APC). Malgré le fait qu'il est traversé par une crise aiguë, ce parti veut ratisser large. En outre, si l'on se fie aux déclarations du président de leur groupe parlementaire, les indépendants qui sont arrivés sur la seconde marche du podium lors des législatives, ambitionnent eux aussi de présenter des listes à travers toutes les APW et un nombre important d'APC. Ces derniers envisagent également de lancer leur parti politique juste après le double scrutin local pour le renouvellement des APW et APC. Le MSP, parti affilié aux Frères musulmans, ambitionne d'être présent dans toutes les APW et le plus grand nombre possible des APC. Le RND, pour sa part, envisage de se présenter à travers toutes les APW et dans 1 400 communes. Le front

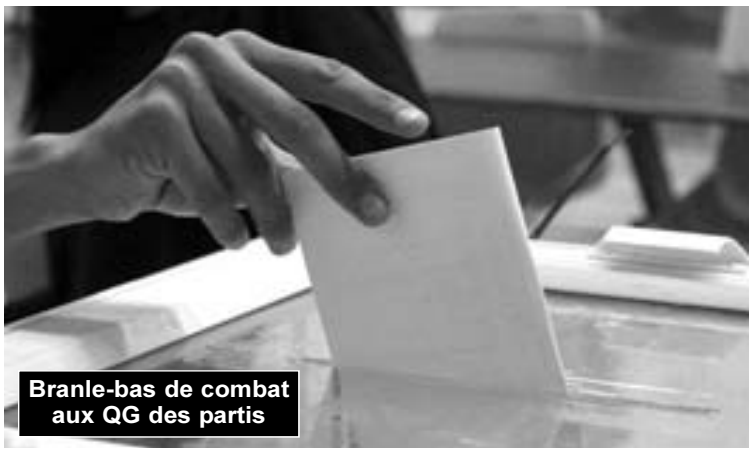

Branle-bas de combat aux QG des partis

El Moustakbal de Abdelaziz Belaïd compte être présent au niveau des 58 APW et dans plus de 1000 APC. Idem pour le mouvement El Bina. Faute d'ancrage dans la société, plusieurs formations politiques, ayant un déficit de militants, n'ont pas pu franchir l'étape de la collecte des parrainages en faveur de leurs candidats, mais pas que, puisque ces partis n'ont pas réussi à convaincre beaucoup de gens à se porter candidats sous leurs bannières respectives. Dans ce sillage, certains partis, à l'image d'El Aâdala, de Abdallah Djaballah et Talaïe El Hourriyet ont décidé de se retirer de la course électorale en raison des difficultés contraignantes rencontrées sur le terrain, et ce, après avoir annoncé leur participation aux élections locales. Les difficultés et les entraves bureaucratiques liées à l'application de certaines dispositions de la loi organique portant régime électoral ont été soulevées par tous les partis en lice sans exception, y compris le FLN, le RND et le MSP. Il va sans dire que les partis en lice scrutent avec angoisse la prochaine étape liée à la validation des dossiers de candidature, par les délégations locales de l'Autorité nationale indépendante des élection(Anie). Il est à noter que la majorité des partis a exhorté, en vain, les autorités à amender la loi électorale en prévision des élections locales. Certaines dispositions sont jugéess « arbitraires », « floues » et « élastiques » au lendemain des élections législatives.

M. B.

El Watan

LES ÉLECTIONS LOCALES ET LA PROBLÉMATIQUE DES PARRAINAGES

Des partis politiques se retirent de la course électorale

Face au dispositif bureaucratique et à la situation sociale et politique du pays, des partis ayant, pourtant, annoncé leur participation aux élections locales anticipées du 27 novembre prochain ont décidé de se retirer, et ce, à la veille de l'expiration des délais pour le dépôt des parrainages des électeurs et des dossiers de candidature.

Le parti du Front de la justice et du développement (FJD) de Abdellah Djaballah a jeté l'éponge, emboîtant ainsi le pas au parti Talaie El Hourriyat qui a également annoncé, la veille, son retrait de la course électorale. Une résolution prise, au bout d'une consultation menée parmi les coordinateurs du parti au niveau des wilayas et des membres du comité central. Tous les partis, qui prennent part à ce scrutin, qualifient de *«drastique»* et de *«contraignantes»* les exigences pour constituer les listes de candidature, notamment en ce qui concerne la collecte des signatures de parrainage des citoyens. Pour se présenter dans l'ensemble des communes du pays, un parti devrait collecter pas moins de 800 000 signatures.

Ce nombre est qualifié par les participants à ces élections de très excessif comparé à d'autres élections. Selon eux, il est juste exigé 50 000 signatures de citoyens lors des élections présidentielles et seulement 25 000 signatures pour les dernières élections législatives. *«Cet écueil et cette anomalie ont été portés à la connaissance de l'ANIE. Mais son responsable s'en lave les mains et nous renvoie vers les dispositions de la loi organique portant régime électoral qui constitue pour nous un handicap»*, se plaint le chef de file du FJD.

Mohamed Benalia, membre de l'instance de coordination de Talaie El Hourriyat en charge de la communication, estime, quant à lui, que *«l'obligation de collecte du nombre astronomique de parrainages d'électeurs et de surcroît en pareille situation socioéconomique explosive et d'un contexte régional fort inquiétant est tout simplement illogique»*. Selon lui, il y a manifestement une volonté d'encourager le boycott qui, cette fois-ci, frôlera, pense-t-il, *«les 90%»*.

Un certain nombre de partis politiques ont décidé de ne pas participer aux élections locales

PHOTO : H. LYÈS/ARCHIVES

UN DISPOSITIF BUREAUCRATIQUE ET SÉLECTIF

M. Benalia rappelle que son parti a sollicité, en compagnie de 13 autres formations, une rencontre avec le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) qui, fort malheureusement, a préféré, regrette-t-il, les orienter vers ses collaborateurs. *«Un conclave au bout duquel on nous a clairement signifié de nous en tenir au code électoral. Suite à quoi, nous avons interpellé le président de la République depuis bientôt deux semaines, sans aucune réponse»*, déplore le cadre dirigeant de Talaie El Hourriyat qui soutient avoir attendu vainement un *«traitement politique des doléances des partis, car le problème est éminemment politique du fait qu'il y a une véritable crise de légitimité que ces élections locales comme les précédentes ne régleront pas»*. Pour Benalia, le code électoral renferme des dispositions qui *«encouragent la désaffection des électeurs. A moins que ce soit là, l'objectif escompté, puisqu'on relève une volonté politique que rien ne bouge»*. Le parti fondé par Ali Benflis a opté, au départ, pour la participation à ce scrutin par souci, explique Benalia, de *«sauvegarder les institutions du pays»* et *«mettre du mouvement dans le statut quo qui les caractérise»*. Le Front des forces socialistes (FFS), qui compte présenter une vingtaine de listes en ce qui concerne les Assemblées populaires de wilaya et plus de 200 autres listes pour les Assemblées populaires communales, a dénoncé, pour sa part, *«un dispositif bureaucratique et sélectif à vocation d'entraver et de compliquer le déroulement de l'opération préélectorale»*.

Hakim Belahcel, membre de l'instance présidentielle, estime qu'il *«est inconcevable d'exiger un recueil de signatures à un parti politique qui a déjà participé et est impliqué dans la gestion des collectivités locales, d'ailleurs les élus locaux siègent encore dans ces assemblées. C'est absurde de demander à un maire ou à un P/APW en poste de recueillir des signatures pour parrainer une liste de son propre parti»*. M. Belahcel dénonce par la même le comportement de certains responsables administratifs locaux qui entravent les procédures administratives liées notamment à la validation des signatures ainsi que la délivrance des extraits de rôle. *«Si des mesures ne sont pas prises en extrême urgence, cette échéance électorale ne peut que creuser davantage le fossé qui sépare nos concitoyens des responsables de l'administration et des élus locaux»*, averti M. Belahcel.

Nabila Amir

LE DROIT DE SAVOIR, LE DEVOIR D'INFORMER
LIBERTE

ÉLECTIONS LOCALES DU 27 NOVEMBRE PROCHAIN À BÉJAÏA

Tiraillements et remous au sein des partis

Depuis l'annonce des prochaines élections locales, prévues pour le 27 novembre, un vent de dissensions internes secoue nombre de formations politiques au fort ancrage dans la région de Béjaïa. Ainsi, la direction nationale du Front des forces socialistes (FFS), qui a opté pour la participation au scrutin du 27 novembre prochain, fait face à une grogne interne exprimée par un groupe de militants "dissidents" qui appellent au boycott de ce rendez-vous électoral. On évoque, dans ce cadre, une vingtaine de sections communales FFS de la wilaya de Béjaïa, dont celles d'Akbou, de Barbacha, de Tifra, de Chemini, de Tibane, d'Aokas, d'Amizour et d'Oued Ghir, lesquelles ont exprimé ouvertement leur rejet des prochaines élections locales. Toutefois, nous avons appris que les responsables de la fédération de Béjaïa comptent établir des listes en dehors de ces structures "dissidentes", en procédant au parrainage de candidats indépendants ou issus d'autres horizons politiques.

Faire un maximum de listes en Kabylie est le vrai défi que se lance l'actuelle direction nationale du FFS. *"Nous serons présents dans pas moins d'une quarantaine de communes sur les 52 que compte notre wilaya"*, assure Bachir Barkat, premier secrétaire fédéral du FFS à Béjaïa. Le principal enjeu pour le plus vieux parti d'opposition en Algérie étant de conforter son hégémonie traditionnelle, en s'imposant comme première force politique dans la région. De son côté, le parti rival, le Rassemblement pour la culture et la démocratie (RCD), qui prône le mot d'ordre de rejet des prochaines élections locales, enregistre, lui aussi, quelques remous internes, puisque certains militants ont déjà affiché leur volonté de se porter candidats sur des listes *"indépendantes"*.

C'est le cas, par exemple, de l'équipe sortante de l'APC de Taskriout, dans la daïra de Darguina, qui a décidé de briguer un autre mandat électif. En effet, l'actuel P/APC de cette commune, Abdelmadjid Boudjit, d'obédience RCD, est en passe de peaufiner une liste *"indépendante"* pour participer aux prochaines joutes électorales, a-t-on confirmé auprès des militants RCD de cette région.

À noter que la décision prise par ce maire dissident n'a, d'ailleurs, pas manqué de faire réagir le conseil communal du RCD de Taskriout qui a tenu à rassurer, à travers une déclaration diffusée sur les réseaux sociaux, le collectif militant et la population locale : le parti *"ne soutiendra aucune liste en lice pour les prochaines élections locales"*, tout en rappelant la position officielle du RCD.

Contacté par *Liberté*, le président du bureau régional du RCD à Béjaïa, Mohamed Labdouci, qui ne dément pas cette information, se contentera de dire que tout élu ou militant, qui oserait aller à l'encontre de la décision de rejet des élections prise par le conseil national du parti, lors de sa dernière session tenue le 17 septembre à Alger, devrait répondre de ses actes devant la commission communale de la gestion des conflits (CCGC) qui est habilitée à statuer sur ce genre de cas d'indiscipline caractérisée. *"Dans ce cas de figure, il s'agit d'une faute de troisième degré, dont l'auteur encourt une mesure statutaire claire, nette et précise, à savoir l'exclusion des rangs du parti"*, a soutenu notre interlocuteur.

Par ailleurs, il y a lieu de signaler aussi que l'Union démocratique et sociale (UDS, parti non agréé), qui compte cinq élus au sein de l'APW de Béjaïa, n'a pas échappé à cette vague de dissidences. Sur ces cinq membres de l'APW sortante, deux élus, Tahar Belkheir et Nasser Tabet en l'occurrence, ont décidé de rejoindre la liste du FFS pour briguer un autre mandat au sein de la même Assemblée de wilaya. En revanche, leur camarade Zahir Attouche, l'un des membres fondateurs de l'UDS, refuse une telle offre, préférant se mettre à l'écart de la chose politique.

Pour cet ancien maire de Tibane, l'absence de débat et de concertation au sein des structures de base des partis politiques, y compris ceux de l'opposition et de la mouvance démocratique, a créé un climat de dissidence et de révolte parmi les militants de base.

"En démocratie, les décisions sont prises en interne par les militants et non via les réseaux sociaux ou les chaînes de TV. Nous sommes arrivés au point que tout avis contraire à celui du 'chef' ou des 'militants de Facebook' est qualifié de trahison et d'opportunisme. Quel déclin !", a-t-il regretté.

KAMAL OUHNIA